أثر التضخم على سلوك المستهلك الاقتصاد المصري... نموذجًا

أ. حساني شحات محمد
باحث دكتوراة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تُظهر دراسات سلوك المستهلك أهمية بالغة لنجاح السياسات الرامية لمواجهة التضخم، كما يتطلب نجاح السياسات الاقتصادية بناء الثقة بين المستهلك والإدارة الاقتصادية.

في الوقت الراهن، يحتل التضخم، والذي يعبر عن الزيادات المستمرة في الأسعار، مكانة بارزة بين المشكلات الاقتصادية التي تواجه العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وتعد صدمتا جائحة كورونا والحرب الروسية ـ الأوكرانية من بين أهم العوامل التي تسببت في هذه الموجة التضخمية التي طالت جميع اقتصادات العالم، فقد تعطلت سلاسل الإمداد خاصة صادرات الحبوب والغذاء لا سيما أن البلدين المتحاربين مُصدِّر رئيس لواردات الغذاء العالمية، علاوة على ارتفاع أسعار الطاقة. بجانب ذلك، فإن السياسة النقدية المتشددة التي اتبعها الفيدرالي الأمريكي، قد ألقت بظلالها على اقتصادات الدول الناشئة؛ نتيجة حركة رؤوس الأموال العكسية، وتبعات ذلك على عملات الكثير من هذه البلدان.

يعد الإنفاق الأسري هو المحرك الأول لجميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، وذلك نظرًا لأنه المكون الرئيس للطلب الكلي، كما يعد الطلب الاستهلاكي من أهم العوامل المؤثرة على معدلات التضخم ومستويات التشغيل والبطالة والادخار والاستثمار ومن ثم التنمية الاقتصادية بشكل عام، وتزداد أهمية دراسة سلوك المستهلك والتنبؤ به من أجل وضع سياسات دقيقة تحقق المستهدف منها في مواجهة التضخم، ولكن كيف يؤثر التضخم على سلوك المستهلكين، وما سبل مواجهته؟

أولًا: الأسباب الرئيسة لارتفاع التضخم عالميًّا

يمكن تعريف التضخم بأنه زيادة مستمرة ومستدامة في مستوى الأسعار، ويتم قياسه عادةً باستخدام المؤشر القياسي لأسعار المستهلك، والذي يشمل سلة من السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والكهرباء والنقل وغيرها. وعندما يحدث أي تغير في أسعار أي من مكونات هذه السلة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، يؤدي ذلك إلى تغير معدل التضخم . ويمثل ارتفاع معدلات التضخم تحديًا كبيرًا للأسر في جميع أنحاء العالم، إذ تؤدي الأسعار المرتفعة إلى تقليل قيمة الأجور والمدخرات الحقيقية؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات الفقر. ومع ذلك، يختلف الشعور بآثار التضخم من فئة إلى أخرى، حيث تكون الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل أكثر عرضة لمخاطر ارتفاع معدلات التضخم من الأسر ذات الدخل المرتفع، وذلك بسبب تركيبة دخلهم وممتلكاتهم وأنواع السلع التي يستخدمونها في سلة سلعهم الاستهلاكية.

وعادة ما يحدث التضخم نتيجة لصدمة إما في جانب الطلب أو جانب العرض، أو صدمة في جانبي العرض والطلب معًا، وجدير بالذكر أن صدمتي جائحة "كوفيد-19" والأزمة الروسية ـ الأوكرانية، قد أحدثتا خللًا في جانبي العرض والطلب؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميًّا. فمع ارتفاع معدلات التضخم وعدم اليقين يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤًا واسعًا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة، وقد اتخذت العديد من الدول مجموعة من الإجراءات لاستعادة استقرار الأسعار، وتخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، وذلك من خلال توجيه سياسات مالية عامة تتفق مع السياسة النقدية المتشددة بما يكفل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وهناك أسباب رئيسة دفعت في اتجاه زيادة التضخم عالميًّا، وهي:

1. **الاختناقات في سلاسل الإمداد**: أثرت جائحة كورونا على سلاسل الإمداد؛ نتيجة القيود التي فُرضت على حركة التجارة، وتوقف الأنشطة الاقتصادية لاحتواء انتشار فيروس كورونا؛ مما أدى إلى نقص الإمدادات على المدى القصير.

2. **تحول الطلب من الخدمات إلى السلع**: في بداية الأزمة زاد الطلب على السلع الاستهلاكية أكثر من الخدمات، وبالتالي فإن جزءًا كبيرًا من الزيادة الأولية في معدلات التضخم يعزى إلى التضخم الناتج عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي، بينما ارتفع التضخم في الخدمات بشكل طفيف.

3. **حزمة التدابير التنشيطية الكلية والتعافي في مرحلة ما بعد الجائحة:** تسببت الحزم المالية ودعم الأسر في زيادة الطلب الكلي، وكان الدعم المقدم أكبر نسبيًّا في الاقتصادات المتقدمة، ففي الولايات المتحدة وحدها، تم تطبيق مجموعة من تدابير التنشيط المالي؛ مما أدى إلى زيادة مفاجئة في الطلب الكلي.

4. **صدمة عرض العمالة**: لا تزال الاضطرابات في أسواق العمل نتيجة جائحة "كوفيد-19" مستمرة، ولا تزال نسب المشاركة في القوة العاملة دون مستويات ما قبل الجائحة في عدد من البلدان.

5- صدمات إمدادات الطاقة والغذاء الناتجة عن الأزمة الروسية ــ الأوكرانية: تسببت الحرب الروسية- الأوكرانية في تداعيات عالمية كبيرة على الأصعدة كافة، حيث إن العالم ما زال في مرحلة التعافي من آثار جائحة "كوفيد-19"والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، ووفقًا لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي في يونيو 2022، فقد أدت الأزمة الروسية ـ الأوكرانية إلى تفاقم التباطؤ في الاقتصاد العالمي، حيث بدأ يدخل في مرحلة تتسم بمعدلات نمو ضعيفة ومستويات مرتفعة من التضخم. فقد أدى الغزو إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى استمرار التضخم لفترة أطول من المتوقع. وسيكون التأثير أكبر في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، حيث تمثل الأغذية والطاقة النسبة الكبرى من الإنفاق الاستهلاكي بهذه الدول.

6.تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة وأثرها على الاقتصادات الناشئة والنامية: حذر صندوق النقد الدولي من أن تشديد السياسة النقدية للفيدرالي الأمريكي من شأنه أن يؤثر على الأسواق الناشئة ذات الديون العامة والخاصة المرتفعة، وتسببت سياسات الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة في إحداث هزة في الأسواق المالية، وأدت إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج، وخفضت من قيمة العملات في هذه الدول، وتواجه هذه البلدان أيضًا ارتفاعًا في معدلات التضخم وارتفاعًا كبيرًا في الدين العام.

ويوضح شكل رقم (1) ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في العام التالي لجائحة كورونا بعد العودة لفتح النشاط الاقتصادي بعد عام من نقص العرض العالمي؛ نتيجة توقف الأعمال والأنشطة الاقتصادية، كما أن الحرب تسببت في ارتفاع وتيرة معدل التضخم العالمي. فوفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يتم تصنيف 15 من أصل 34 دولة على أنها اقتصادات متقدمة، وقد بلغ معدل التضخم السنوي العالمي عام 2022 نحو 8.3% في هذه الدول.

شكل رقم (1) تطور معدل التضخم في العالم والدول العربية خلال الفترة (2017-2022)

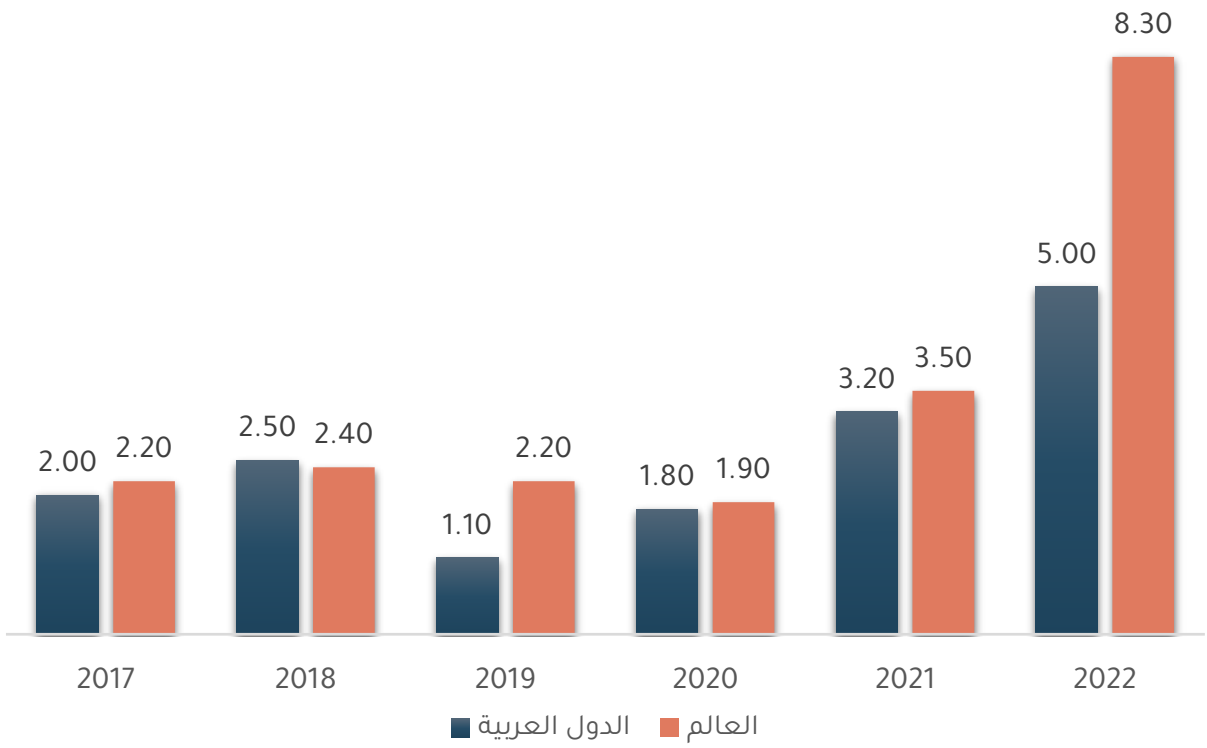

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

وقد تسارعت معدلات التضخم العالمية بعد اندلاع الأزمة الروسية ـ الأوكرانية، حيث تشير التوقعات الصادرة عن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن معدل التضخم العالمي الكلي سينخفض إلى 7% في عام 2023، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون انخفاض وتيرة معدل التضخم أبطأ، ولا يُتوقع أن يعود التضخم إلى مستواه المستقر قبل عام 2025 .

ثانيًا: أثر التضخم على سلوك المستهلك.

يستجيب الأفراد للارتفاعات المتتالية في الأسعار وذلك من خلال تغير نمط الاستهلاك، والاتجاه لحفظ قيمة مدخراتهم من خلال تنويع حيازة الأصول، ويعد فقد الثقة في قيمة النقود، وتوقع المزيد من الارتفاع في الأسعار من أسوأ ما يسببه التضخم، وبذلك يؤثر التضخم على سلوك المستهلك من عدة نواحٍ كما يلي:

1. انخفاض القوة الشرائية: مع ارتفاع الأسعار، تنخفض قيمة النقود، وهذا يقلص من الإنفاق الاستهلاكي، أو تأخير الشراء ومحاولة البحث عن بدائل أرخص، ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية للأسر وانعدام الأمن الغذائي، وخاصة في الدول النامية، فعلى سبيل المثال يتعرض سكان إفريقيا جنوب الصحراء لانعدام حاد في الأمن الغذائي؛ نتيجة ارتفاع التضخم عالميًّا.

2. التحول في أنماط الاستهلاك: يمكن أن يتسبب التضخم في تغيير المستهلكين لعادات الإنفاق. على سبيل المثال، قد يختارون سلعًا منخفضة السعر، أو يتحولون إلى علامات تجارية عامة، أو يشترون بكميات كبيرة من أجل توفير النقود، وهو ما يحدث خللًا بجانب الطلب الكلي.

3. انخفاض المدخرات: للحفاظ على قوتهم الشرائية، يمكن للمستهلكين تقليل مدخراتهم وتخصيص المزيد من دخلهم للاستهلاك الحالي، وهذا قد يدفع إلى مزيد من التضخم نتيجة لزيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، حيث سيكون المستهلكون على استعداد لإنفاق المزيد من الدخل النقدي في سبيل الحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع معدلات التضخم.

4. تنويع حيازة الأصول: في أوقات التضخم، قد يفضل المستهلكون الاستثمار في العقارات أو الذهب من أجل التحوط ضد مخاطر فقدان القوة الشرائية، وهذا يدفع أسعار هذه الأصول لأعلى، ورغم الانتعاش الذي يحدث في القطاع العقاري، فإنه يكون على حساب القطاعات الإنتاجية؛ مما يعرقل نمو هذه القطاعات وينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي، وقد يُدخل الاقتصاد في حالة من الركود التضخمي.

5.انخفاض ثقة المستهلك: يمكن أن يؤدي التضخم المستمر إلى انخفاض ثقة المستهلك، وذلك نظرًا لما يحدثه من حالة عدم اليقين وضبابية المستقبل، ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض الإنفاق؛ مما قد يؤثر بشكل أكبر على النمو الاقتصادي.

شكل رقم (2) تطور معدل التضخم الأساسي والعام على أساس سنوي خلال الفترة (من شهر أبريل 2022 حتى شهر مايو 2023)

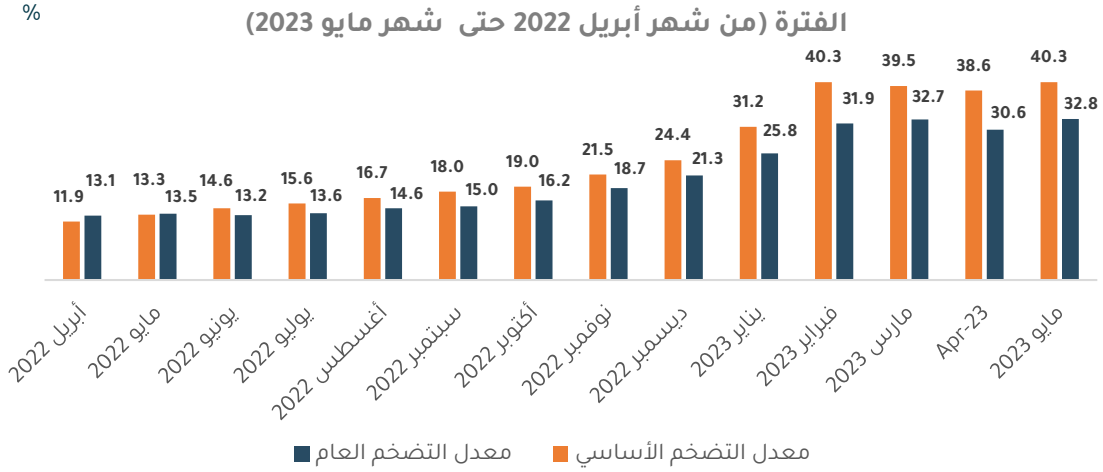

المصدر: البنك المركزي المصري، البيانات التاريخية لمعدلات التضخم

بشكل عام، فإن الطريقة التي يغير بها التضخم سلوك المستهلك ستعتمد على الظروف الاقتصادية ومدى شدة التضخم. في بعض الحالات، قد تساعد هذه التغييرات السلوكية في التخفيف من آثار التضخم مثل تغيير نمط الاستهلاك، والتحول نحو السلع المحلية، وترشيد الاستهلاك، بينما في حالات أخرى، قد تساهم في مزيد من الضغوط التضخمية.

ووفقًا لنتائج أحدث بحث حول الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2020/2019، فإن إنفاق الأسرة المصرية على الغذاء يستحوذ على 31.1% من إجمالي الدخل، يليه مباشرة الإنفاق على المسكن ومستلزماته، والذي يستحوذ على 19.2% من إجمالي نفقات المصريين في السنة، وتأتي الرعاية الصحية ثالث أعلى بند إنفاق لدى الأسرة المصرية، حيث يستحوذ هذا البند على نحو 10.4% من حجم النفقات السنوية للمصريين فيما جاء الإنفاق على أوجه الثقافة والترفيه في آخر الاهتمامات لدى المصريين في نفقاتهم كأقل متوسط إنفاق سنوي للأسرة المصرية، إذ لم يستحوذ هذا البند إلا على2.3% فقط من متوسط النفقات السنوية للمصريين. وتشير تلك البيانات إلى أن الإنفاق على الطعام والشراب يشكل النسبة الكبرى من إنفاق الأسر المصرية؛ لذلك فإن الموجات التضخمية المتزايدة نتيجة الأزمات والصدمات الخارجية مثل جائحة كورونا والأزمة الروسية ـ الأوكرانية وما أحدثته من ضغوط كبيرة على هياكل الاقتصادات الناشئة ومنها مصر قد أثرت بشكل كبير على ارتفاع أسعار تلك المنتجات.

ثالثًا: - أثر التضخم على السلوك الاستهلاكي للأسر المصرية.

تسببت الموجات التضخمية في التأثير على استهلاك الأسر في مصر، حيث أشار تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي تناول تأثير الأزمة الروسية ـ الأوكرانية على الأسرة المصرية إلى :

- خفضت الكثير من الأسر استهلاكها من السلع؛ بسبب الأزمة الحالية وما أحدثته من ارتفاع في الأسعار، وتشير البيانات إلى أن نحو 74% من الأسر انخفض استهلاكهم من السلع الغذائية نتيجة للأزمة، في حين أوضح نحو 25.8%، من الأسر بثبات نمط استهلاكهم.
- هناك ما يقرب من 66% من الأسر تأثر نمط إنفاقهم على السلع الغذائية وغير الغذائية نتيجة للأزمة.
- نحو 90% من الأسر انخفض استهلاكها من البروتينات (لحوم وطيور وأسماك) عما كان قبل بداية الأزمة.
- نحو 85% من الأسر التي أفادت بمعرفتها عن الأزمة تغير نمط شرائهم من السلع فأصبحوا يقومون بشراء ما يحتاجون إليه لمدة أسبوع فقط مقارنة بنمط استهلاكهم قبل الأزمة.

علاوة على ذلك، نتيجة حالة اللايقين في الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي، أدى ذلك إلى لجوء الأسر ذات الدخل المرتفع إلى الاحتفاظ بقدر كبير من المدخرات والتحوط على سبيل المثال باكتناز الذهب أو التوجه لشراء العقارات، وهو ما يؤثر على حجم السيولة المتاحة بدورة الأعمال، وقد يؤدي ذلك إلى حالة من الركود الاقتصادي.

خاتمة

تُظهر دراسات سلوك المستهلك أهمية بالغة لنجاح السياسات الرامية لمواجهة التضخم، كما يتطلب نجاح السياسات الاقتصادية بناء الثقة بين المستهلك والإدارة الاقتصادية، فلا شك أن الموجات التضخمية قد أثرت على السلوك الاستهلاكي للأسر، حيث خفضت بعض الأسر إنفاقها من السلع الغذائية نتيجة لفقدان القوة الشرائية، ومن جهة أخرى غيرت بعض الأسر من النمط الاستهلاكي واتجهت لشراء الضروريات على حساب السلع الترفيهية. ومن المحتمل أن يؤثر هذا التغير في نمط الاستهلاك على ربحية بعض الشركات، وهذا يدفع إلى تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي.

وفي استجابتها من أجل مواجهة الموجة التضخمية الحالية، تبنت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لتقليل الآثار السلبية لارتفاع الأسعار من خلال زيادة برامج الدعم والإنفاق الاجتماعي، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتقديم دعم للعمالة غير المنتظمة، بالإضافة للبرامج والمعارض التي تعرض السلع بأسعار أرخص؛ تفاديًا للمغالاة في رفع الأسعار، بالإضافة إلى زيادة الرقابة على الأسواق.

ونظرًا لما تلعبه توقعات التضخم والتنبؤ بالأسعار من دور مهم في ارتفاع الأسعار- وهذا يعني أنه كلما ازداد اعتقاد الناس بأن الأسعار سترتفع، زادت مطالبات العمال بأجور أعلى، وبالتالي ستقوم الشركات بزيادة التكاليف؛ مما سينعكس على ارتفاع الأسعار أيضًا، وهو ما يقود في النهاية إلى ارتفاع معدل التضخم- وبالتالي فإن الأسواق في حاجة إلى الاستقرار من أجل دفع الاقتصاد نحو التوازن، وأيضًا تبني حزمة من الإجراءات الاقتصادية لتحفيز قطاع الأعمال لزيادة المعروض المحلي من السلع، وخفض الاستيراد بما يسهم في السيطرة على انفلات الأسعار والعودة بالتضخم إلى مستوياته الطبيعية.